

Distr.: General
6 March 2003
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة المخدرات

الدورة الثانية عشرة

فيينا، ١٣-٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

أعمال المركز المعني بمنع الإجرام الدولي

أنشطة المعاهد التي تتألف منها شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

تقرير الأمين العام**

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٢-١	أولاً- مقدمة.....
٤	٤-٣	ثانياً- أنشطة معهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة.....
٦	١٩-٥	ثالثاً- أنشطة المعاهد الإقليمية والمنتسبة.....
٦	٥	ألف- معهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين.....
٨	٦	باء- معهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين.....
١٠	٧	جيم- المعهد الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها، المنتسب إلى الأمم المتحدة.....

* E/CN.15/2003/1

** تأخر تقديم هذا التقرير بسبب تأخر تلقي ردي معهدين.

080403 V.03-81803 (A)



الصفحة	الفقرات	
١٢	٨ المعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين
١٤	٩ المركز الدولي لإصلاح القانون الجنائي وسياسة العدالة الجنائية
١٦	١٠ المعهد الأسترالي لعلم الجريمة
١٧	١١ المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية
١٩	١٤-١٢ أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية
٢٠	١٥ المعهد الوطني للعدالة التابع لوزارة العدل بالولايات المتحدة
٢٢	١٨-١٦ معهد راؤول فالينبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني
٢٤	١٩ المركز الدولي لمنع الجريمة
٢٥	٢٠ أنشطة المجلس الاستشاري الدولي العلمي والفني

أولا - مقدمة

١ - أُعد هذا التقرير وفقا لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٢/١٩٩٢، الفرع الرابع، المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٢، و٢١/١٩٩٤ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٤، و٢٣/١٩٩٩ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩ بغية تيسير تنسيق الأنشطة ذات الصلة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية على نطاق العالم. وقد أُعد التقرير استناداً إلى مساهمات وردت من المعاهد والمراكز المعنية، عملاً بقرار الجمعية العامة ١٧٠/٥٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمانة العامة أن تقدم تقريراً إلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في دورتها الثانية عشرة عن نتائج مناقشتها مع المعاهد التي تتألف منها شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية فيما يتعلق بإسهامها الممكن في تنفيذ خطط العمل لتنفيذ إعلان فيينا بشأن الجريمة والعدالة: مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين (القرار ٥٩/٥٥)، حسب ما جاء في مرفق القرار ٢٦١/٥٦ المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

٢ - للعمل الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المسمى سابقاً مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة) وشبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، في إطار تفويضهما الراهن، أهميته في متابعة تنفيذ جدول الأعمال العالمي في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. ويتجسد مثالان للتعاون الناجح بين المركز المعني بمنع الإحرام الدولي التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من ناحية والمعاهد من ناحية أخرى، في حلقتي العمل اللتين نظمتا أثناء انعقاد الدورتين العاشرة والحادية عشرة للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، وهما: "نزلاء السجون في العالم: الحقائق والاتجاهات والحلول"، في ١٠ أيار/مايو ٢٠٠١، و"مشاركة المجتمعات المحلية والعدالة التصالحية"، في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. وقد حضر مدير المركز اجتماعات التنسيق الخاصة بالشبكة المعقودة في هلسنكي في عام ٢٠٠١، وفي كورمايير وتورينو، إيطاليا، في عام ٢٠٠٢. وعلى الصعيد الثنائي، تعاون المركز مع العديد من أعضاء الشبكة، وكان التعاون الأبرز مع معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة (يونيكري) في إطار البرامج العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالأشخاص والفساد. ووجهت الدعوة أيضاً إلى المركز لحضور اجتماعات مجالس يونيكري والمعهد الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها ومعهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، وكذلك ندوة للاحتفال بالذكرى الأربعين لإنشاء معهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الإحرام ومعاملة المجرمين، وحضر المركز تلك الاجتماعات والندوة.

ثانيا - أنشطة معهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة

٣- تجمع معظم أنشطة يونيكري بين البحوث والتدريب والتعاون التقني وكذلك نشر المعلومات من خلال الاجتماعات والمنشورات. ويزود يونيكري المجتمع الدولي بالمعلومات بصفة منتظمة وحسب الاقتضاء وكذلك بخدمات استشارية من خلال شبكته من الخبراء المتميزين ومركزه للوثائق المتخصصة. وقد نظم يونيكري، بالتعاون مع المجلس الاستشاري الدولي العلمي والفني، اجتماع التنسيق السابع عشر لشبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في تورينو وكورمايير، إيطاليا، في يومي ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وفي تلك المناسبة، أعد يونيكري ووزع نسخة محدثة من النشرة المشتركة عن المعاهد.

٤- وكانت أنشطة يونيكري خلال الفترة قيد الاستعراض تتعلق بالمسائل الرئيسية التالية:

(أ) قضاء الأحداث

١- المساعدة في تعزيز حقوق الأطفال والشباب في أنغولا. يدعم هذا البرنامج الجاري، والذي بدأ في مطلع عام ٢٠٠١، المؤسسات الوطنية في إنشاء نظام فعال لقضاء الأحداث، بما في ذلك محكمة للأحداث في لواندا وإدارة لقضاء الأحداث داخل وزارة العدل وشبكة من مراكز الإحالة إلى خدمات الوقاية وإعادة التأهيل لمحكمة الأحداث. وفي شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٢، نظمت أربع دورات تعريفية في لواندا وجهت، على التوالي، إلى ٤٨ من القضاة والمدعين؛ وضباط الشرطة؛ ومدربي العاملين في مجال الخدمات المجتمعية؛ وأخصائيي التوثيق والإعلام؛

٢- دورة تدريبية نموذجية عن الاعتداء البدني والنفسي والجنسي على الأطفال. استهدفت هذه الدورة، التي نظمت في تورينو، إيطاليا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، ضباط الشرطة على الصعيدين المحلي والوطني بهدف تشجيع التعاون وتفاذي الازدواج بين مختلف مؤسسات إنفاذ القوانين؛

(ب) إصلاح النظام القضائي

١- نشر القوانين وتوزيع الوثائق القضائية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ينقسم هذا البرنامج الجاري الذي مدته ثلاث سنوات، والذي بدأ في أيار/مايو ٢٠٠١، إلى أربعة مشاريع يربط بينها نهج مشترك، ويتمثل في اعتماد إجراءات حديثة للتعامل مع التوثيق القضائي: (أ) استئناف إصدار الجريدة الرسمية لجمهورية

الكونغو الديمقراطية بصفة منتظمة؛ (ب) جمع القوانين الرسمية وطبعتها؛ (ج) نشر مجلة قانونية متخصصة؛ (د) إنشاء مكتبة مركزية متخصصة ومراكز توثيق في المقاطعات؛

٢٤٠ تعزيز النظام القضائي في موزامبيق. على سبيل المتابعة للحلقة الدراسية الدولية بشأن التدريب القضائي والقانوني التي نظمت لمدة أربعة أيام والدورة التدريبية للمدعين العامين وقضاة التحقيق على مستوى المقاطعات التي نظمت لمدة ٣ أسابيع، في مابوتو في عام ٢٠٠٠، قام يونيكري بتحرير ونشر تقرير الحلقتين الدراسيتين ومواد التدريب باللغتين الانكليزية والبرتغالية؛

٣٤٠ تدريب الشرطة المحلية والتعاون التقني معها. طوال الفترة قيد الاستعراض، صمم يونيكري ونفذ سلسلة من نمائط التدريب الموجهة إلى ضباط الشرطة المحلية بهدف تحسين مهارات الاتصال والعلاقات المجتمعية الخاصة بهم وكذلك لتزويدهم بأكثر تقنيات منع الجريمة ومكافحتها تقدماً. وشمل عنصر التدريب: دورة عن إدارة النزاعات، نظمت في تورينو، إيطاليا، من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢؛ ودورة عن تقنيات المنع والمكافحة، نظمت في موندوف، إيطاليا، من ٥ إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ مع عقد جلستي متابعة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٣؛

(ج) الاتجار بالبشر

١٠٠ برنامج لمكافحة الاتجار بالقاصرين والشابات وجلبهم من نيجيريا إلى إيطاليا لأغراض الاستغلال الجنسي. استهل يونيكري مشروعاً للبحث الاسترشادي والتعاون التقني، سينفذ في كل من بلد المنشأ وبلد الاستقبال. ووجهة التركيز هي تعزيز قدرات الأجهزة ذات الصلة للتصدي للاتجار، بمشاركة السلطات الوطنية والمحلية والمنظمات غير الحكومية. وتنفذ الأنشطة في نيجيريا بالتعاون مع المكتب الميداني لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛

٢٠٠ اجتماع الخبراء المعني بالاتجار والرق وحفظ السلام: الحالة البلقانية. نظم يونيكري، بالتعاون مع المركز المعني بالجريمة المنظمة والفساد التابع للجامعة الأمريكية في واشنطن العاصمة، اجتماعاً مغلقاً في تورينو، إيطاليا، في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٢. ويوجد تقرير كامل عن الاجتماع متاح على الموقع الشبكي ليونيكري؛

(د) الإرهاب

١٤ ' الإرهاب الدولي الجديد: استراتيجيات المنع. ركزت حلقة دراسية بشأن هذا الموضوع، نظمت في تورينو، إيطاليا، في يومي ١٩ و ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، على أوروبا في الحرب ضد الإرهاب؛ والإرهاب والجريمة المنظمة؛ والإرهاب والأصولية الإسلامية؛ والإرهاب وتشريعات الطوارئ؛

٢٤ ' استراتيجيات منع الإرهاب أثناء الأحداث الكبيرة. جمع اجتماع مغلق بشأن هذا الموضوع، عقد في تورينو، إيطاليا، في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، خبراء دوليين لمناقشة مفتوحة عن برامج تدريب محددة ومشاريع توعية عامة تحضيراً للدورة الألعاب الأولمبية الشتوية في عام ٢٠٠٦؛

(هـ) الدراسات الاستقصائية للجريمة

١٤ ' الدراسة الاستقصائية الدولية لضحايا الجريمة. مشروع جارٍ أطلق في عام ١٩٨٩؛

٢٤ ' الدراسة الاستقصائية الدولية للأعمال التجارية المتعلقة بالجريمة. أكمل يونيكيري التحليل المقارن لنتائج دراسة استقصائية أجريت في تسعة من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية في عام ٢٠٠٠؛

٣٤ ' الدراسة الاستقصائية الدولية عن العنف ضد المرأة. يضطلع بهذا المشروع الجاري، الذي بدأ في عام ٢٠٠٢، بصفة مشتركة، المعهد الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها وإحصاءات كندا ويونيكيري.

ثالثاً - أنشطة المعاهد الإقليمية والمنتسبة

ألف - معهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين

٥ - شملت أنشطة المعهد خلال الفترة قيد الاستعراض ما يلي:

(أ) دورات تدريبية وحلقات دراسية. نظم معهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين الحلقة الدراسية الكبرى الـ ١٢٠ ودورتي التدريب الدوليتين الـ ١٢١ والـ ١٢٢، التي تناولت الإدارة الفعالة للشرطة والإدعاء (وقد اختار المعهد موضوع الدورة في إطار تنفيذه لإعلان فيينا، الفقرتان ٣ و ٤)، وتعزيز بدائل الحبس المرتكزة على المجتمع

(الفقرتان ٢٢ و ٢٦)، والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين (الفقرات ٦ و ٧ و ١٤). ونظم المعهد دورة التدريب الخاصة الخامسة بشأن مكافحة الفساد في العدالة الجنائية (الفقرة ١٦)، والحلقة الدراسية الخاصة السابعة لكبار موظفي العدالة الجنائية في الصين بشأن إصلاح العدالة الجنائية (الفقرتان ٣ و ٤)، والدورة التدريبية الخاصة الثالثة بشأن نظم معاملة الأحداث الجانحين في كينيا (الفقرة ٢٤)، والحلقة الدراسية الأولى بشأن نظام العدالة لمسؤولين من طاجيكستان (الفقرتان ٣ و ٤).

(ب) البحوث والمنشورات - كانت المنشورات الرئيسية لمعهد آسيا والشرق الأقصى هي: العدد ٥٩ من سلسلة المواد المرجعية، وتقريراً "الحلقة الدراسية المشتركة بين معهد آسيا والشرق الأقصى والفلبين" و"الحلقة الدراسية المشتركة بين معهد آسيا والشرق الأقصى وكينيا".

(ج) التعاون التقني

١' نظم معهد آسيا والشرق الأقصى حلقة دراسية مشتركة مع إندونيسيا بشأن إصلاح العدالة الجنائية، وأرسل خبيرين إلى كوستاريكا للمشاركة في دورة تدريب دولية بشأن تيسير إعادة دمج السجناء في المجتمع، وإلى كينيا للمساعدة في وضع معايير وطنية لمعاملة الأحداث الجانحين؛

٢' ونظم معهد آسيا والشرق الأقصى والمركز المعني بمنع الإحرام الدولي حلقة دراسية لفريق خبراء تمهيدية للتصديق بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها (المرفقات الأولى إلى الثالث من قرار الجمعية العامة ٢٥/٥٥، ومرفق القرار ٢٥٠/٥٥). ونظم المعهد أيضا احتفالا وندوة لإحياء الذكرى الأربعين لإنشائه؛

(د) الخطط المستقبلية. سيواصل معهد آسيا والشرق الأقصى اختيار مواضيع تتعلق بالجريمة المنظمة والفساد كمحاور للدورات والحلقات الدراسية المقبلة، بتنسيق وثيق مع المركز المعني بمنع الإحرام الدولي. وسيركز معهد آسيا والشرق الأقصى أيضا على مواضيع تتعلق بمعاملة الجناة وتعزيز الدورات القطرية التركيز وتعزيز التعاون التقني (خصوصا المساعدة في الإصلاح القضائي في إندونيسيا في عام ٢٠٠٣) وتعزيز البحوث (خصوصا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ).

باء - معهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين

٦- استرشدت أنشطة معهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين خلال عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ بخطط العمل لتنفيذ إعلان فيينا، وكذلك بالاحتياجات الخاصة لدول المنطقة:

(أ) الأعمال الموجهة لمكافحة الجريمة المنظمة والفساد. واصل معهد أمريكا اللاتينية تنظيم حلقات دراسية رفيعة المستوى لزيادة الوعي باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها ولتيسير التصديق على الصكوك القانونية وتنفيذها ولتكثيف التعاون المتعدد الأطراف في المجالات التي تشملها الاتفاقية. ونظم معهد أمريكا اللاتينية، في هذا الصدد، بالتعاون مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، حلقة دراسية إقليمية، في مدينة غواتيمالا، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، بشأن مكافحة الجريمة المنظمة والفساد لضباط الشرطة والمدعين والقضاة من أمريكا الوسطى والمكسيك. وجرى التركيز على أفضل الممارسات لمكافحة الجريمة المنظمة والفساد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٩٨؛^(١)

(ب) اكتظاظ السجون وبدائل الحبس. واصل معهد أمريكا اللاتينية، بدعم من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي وبالتعاون مع معهد آسيا والشرق الأقصى، تحديث دراسته عن ظاهرة اكتظاظ السجون في بلدان أمريكا اللاتينية. وتنتشر نتائج المشروع دورياً تحت عنوان "العدالة الجنائية وحقوق الإنسان: تحدي ازدحام السجون"؛

(ج) دراسة لظروف السجون للنساء والأطفال في بلدان أمريكا الوسطى. يجري معهد أمريكا اللاتينية، بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، دراسة لتحليل ظروف السجون للنساء والأطفال؛

(د) مؤتمر البلدان الأمريكية الأول بشأن الدفاع القانوني في أمريكا اللاتينية والكاريبسي. نظم معهد أمريكا اللاتينية بالاشتراك مع محكمة القضاء العليا في كوستاريكا ومكتب الدفاع العام، المؤتمر الأول بشأن الدفاع القانوني في القارة الأمريكية، في سان خوسيه، من ٢١ إلى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وكان الغرض من الاجتماع هو تحسين الوصول إلى العدالة لجميع مواطني المنطقة، بالإسهام في إنشاء مؤسسات قوية للمساعدة القضائية العامة في أمريكا اللاتينية والكاريبسي وتعزيز مكاتب محامي الدفاع العام في المنطقة؛

- (هـ) برنامج تدريبي بشأن ظروف المعيشة في السجون لأمريكا اللاتينية والكاريبية. نظم معهد أمريكا اللاتينية، بدعم من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي وبمشاركة معهد آسيا والشرق الأقصى، دورته السنوية الرابعة، في سان خوسيه، في تموز/يوليه ٢٠٠٢؛
- (و) برنامج المرأة والعدالة والمنظور الجنساني. واصل معهد أمريكا اللاتينية، بدعم من الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية، تنفيذ مشروع يركز على البعد الجنساني القانوني في النظم القضائية في المنطقة؛
- (ز) دمج البعد الجنساني في برامج التدريب القانوني. واصل معهد أمريكا اللاتينية، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وكلية رودريغو لارا بونيا القضائية في كولومبيا، مواءمة برنامجها للتدريب القضائي لتضمينه البعد الجنساني؛
- (ح) العنف العائلي: وضع وتطبيق دليل التدريب للشرطة في أمريكا اللاتينية. واصل معهد أمريكا اللاتينية، بدعم تقني ومالي من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تنفيذ هذا المشروع في ثلاثة بلدان بالمنطقة: أوروغواي وباراغواي وبنما؛
- (ط) مشاركة المرأة في البرلمان وتقرير السياسات. يضطلع معهد أمريكا اللاتينية، بدعم من حكومة هولندا، بمشروع رائد في كوستاريكا لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة في تقرير السياسات من خلال إعادة النظر في التشريعات والسياسات والإجراءات والممارسات وتقييمها وتعديلها، إذا اقتضى الأمر؛
- (ي) رصد تدريب المدربين على دليل التدريب بشأن قضاء الأحداث والشرطة. واصل معهد أمريكا اللاتينية تقديم المساعدة التقنية إلى الشرطة القضائية التقنية والشرطة الوطنية في بنما بالتعاون مع مدرسة الفرع القضائي في بنما واليونيسيف (بنما)؛
- (ك) تنفيذ ونشر معايير الأمم المتحدة وقواعدها. سينظم معهد أمريكا اللاتينية، بالتعاون مع معهد راؤول فالينبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني بالسويد، وبدعم مالي من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، حلقتين دراسيتين مدة كل منهما عشرة أيام عن العدالة الجنائية وحقوق الإنسان مع مجموعة من العاملين الفاعلين في مجال إقامة العدل؛
- (ل) مركز توثيق العدالة الجنائية الإلكتروني. عزز معهد أمريكا اللاتينية مركز التوثيق التابع له من خلال إنشاء قاعدة بيانات حاسوبية يمكن أن تستقى منها عن طريق الإنترنت معلومات ونسخ كاملة من الوثائق؛ وستيسر قاعدة البيانات هذه التي يمكن استخدامها بسهولة إجراء البحوث في المنطقة؛

(م) المحكمة الجنائية الدولية. يواصل معهد أمريكا اللاتينية، بالاشتراك مع المركز الدولي لإصلاح القانون الجنائي الدولي وسياسات العدالة الجنائية في فانكوفر، كندا، تنفيذ مشروع لتشجيع الحكومات في المنطقة على التصديق على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وتنفيذه وتزويدها بالمعلومات والمساعدة من أجل هذه الغاية.

جيم - المعهد الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها، المنتسب إلى الأمم المتحدة

٧- شملت أنشطة المعهد خلال الفترة قيد الاستعراض ما يلي:

- (أ) مشاريع تتعلق بتوصيات لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية وخطط العمل
- ١٠١٠ العنف العائلي. سيواصل المعهد الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها تنظيم دورات تدريبية لموظفي إنفاذ القوانين الذين يتعاملون مع العنف العائلي في عملهم اليومي. ويخطط لتنظيم الدورة الثانية من هذا النوع لإستونيا في مطلع عام ٢٠٠٣، مع تركيز على التعاون مع سلطاتها المحلية. وتقدم وزارة الخارجية الأمريكية التمويل؛
- ٢٠٢٠ دراسة استقصائية عن العنف ضد المرأة. بدأ إجراء هذه الدراسة بالتعاون مع يونيكري وإحصاءات كندا. وفي نهاية عام ٢٠٠٢، بدأت دراسات كاملة النطاق في بعض البلدان الصناعية. ويتوخى إجراء دراسات استقصائية في ١٠ بلدان من أفريقيا وآسيا وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية في مطلع عام ٢٠٠٣. وسيشارك عدد إضافي من البلدان الصناعية في المشروع على أساس التمويل الذاتي خلال عام ٢٠٠٣. وهناك جهد مواز قد بدأ بالفعل بمشاركة خمسة من بلدان الشمال الأوروبي؛
- ٣٠٣٠ الاتجار بالأشخاص. قدم المعهد الأوروبي الدعم لإنشاء قاعدة بيانات المركز المعني بمنع الإجرام الدولي؛
- ٤٠٤٠ دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية السادسة لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية. بدأ العمل في تحليل النتائج الواردة من أوروبا وأمريكا الشمالية للدراسة الاستقصائية السادسة في عام ٢٠٠٠. وسيصدر تقرير التحليل المقارن كأحد منشورات المعهد الأوروبي في عام ٢٠٠٣؛

(ب) مشاريع ذات أهمية إقليمية

١٠١٠٠ عوداً إلى السجون في أوروبا الوسطى والشرقية. تركز هذه الدراسة على التغيرات في الهيكل التنظيمي والتقدم المحرز في الالتزام بقواعد السجون الأوروبية الصادرة عن مجلس أوروبا، ومدى وطبيعة المساعدة التقنية والأجنبية. ويتوقع صدور المخطوط النهائي في مطلع عام ٢٠٠٣. ويضطلع بالمشروع خبير بريطاني بدعم مالي من وزارة الداخلية البريطانية؛

٢٠٢٠٠ الرعاية الصحية في السجون في ثلاثة من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية. يمثل ذلك تحليلاً متعمقاً لخدمات الرعاية الصحية في بولندا والجمهورية التشيكية وهنغاريا فيما يتعلق بالمبادئ التوجيهية الدولية الحالية. ويضطلع خبير بريطاني بالمشروع ويتوقع صدور التقرير النهائي في مطلع عام ٢٠٠٣؛

٣٠٣٠٠ في عام ٢٠٠٣، سيجري استكشاف الإمكانات لتكوين شراكة لشبكة من المعاهد مع عدد قليل من معاهد البحوث الأوروبية. وسيستهل مشروع لتقرير السياسات بشأن خفض عدد نزلاء السجون، كمشروع رائد؛

٤٠٤٠٠ الفريق العامل المعني بالجريمة المنظمة التابع لمجلس أوروبا. واصل أحد موظفي المعهد الأوروبي المشاركة في مداورات فريق الخبراء المعني بالجريمة المنظمة في البلدان الأعضاء في مجلس أوروبا التابع لمجلس أوروبا؛

٥٠٥٠٠ الفريق العامل المعني "بالمراجع الأوروبي". المعهد الأوروبي ممثل في الفريق العامل التابع لمجلس أوروبا المعني بجمع بيانات قابلة للمقارنة عن الجريمة والإجرام؛

٦٠٦٠٠ الجمعية الأوروبية لعلم الجريمة. ظل المعهد الأوروبي نشطاً في إجراءات التحضير للمؤتمر الثالث للجمعية المزمع عقده في عام ٢٠٠٣ في هلسنكي؛

٧٠٧٠٠ الحملة المشتركة بين بلدان الشمال الأوروبي وبلدان البلطيق لمكافحة الاتجار بالمرأة. في إطار مجلس وزراء بلدان الشمال الأوروبي، يمثل أحد موظفي المعهد الأوروبي وزارة العدل الفنلندية في فريق عامل مشترك بين بلدان الشمال الأوروبي وبلدان البلطيق للتخطيط لحملة لمكافحة الاتجار بالمرأة في المنطقة؛

(ج) وظائف ومهام أخرى

١٠٨٠٠ مجلس البحوث الاسكندنافية لعلم الجريمة. عُيِّن أحد موظفي المعهد الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها رئيساً للمجلس للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣؛

٢٤' الوظائف الاستشارية في السياسات المتعلقة بالجريمة. سيواصل موظفون من المعهد الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها المشاركة في مشاريع وطنية بشأن السياسات؛

٣٤' إصدار تقارير ووثائق أخرى لتوزيعها على نطاق واسع؛ وتقديم منح دراسية لعام ٢٠٠٣ إلى خمسة باحثين وممارسين أوروبيين.

دال - المعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين

٨- تتضمن الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ الخاصة بالمعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين ثلاثة أهداف هي: (أ) تعزيز نظم منع الجريمة والعدالة الجنائية؛ (ب) وضع وتنفيذ سياسات وبرامج بشأن منع الجريمة وتعزيز نظام إدارة العدالة الجنائية داخل إطار خطط التنمية الوطنية؛ (ج) تشجيع إقامة علاقات أقوى بين المعهد الأفريقي والدول الأعضاء من أجل تيسير اعتماد سياسات وبرامج وتدابير وطنية ملائمة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية تتسق مع المعايير الدولية. وتجسد هذه الأهداف رغبة المعهد الأفريقي في تبني خطط العمل لتنفيذ إعلان فيينا بشأن الجريمة والعدالة واتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة. وقد شملت الأنشطة في إطار الخطة الاستراتيجية خلال الفترة قيد الاستعراض ما يلي:

(أ) المشاريع

١٤' مشروعاً اتفاقيتين بشأن تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة. المشاورات جارية مع الدول الأعضاء والاتحاد الأفريقي ووزارة العدل الأمريكية من أجل تنظيم اجتماع للخبراء في النصف الأول من عام ٢٠٠٣. وعقب الاجتماع، سيقدم مشروع اتفاقية إلى مجلس الوزراء، ثم إلى مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، من أجل اعتماده؛

٢٤' الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والذخائر في أفريقيا. لدى انعقاد حلقة العمل الإقليمية بشأن الاتجار بالأسلحة النارية في أفريقيا، التي عقدت في كمبالا، من ١١ إلى ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠١، لم تكن هناك سوى ١٩ حكومة ردت على الاستبيان. وقد ردت حتى الآن نحو ٢٧ دولة. وسينشر تقرير في النصف الأول من عام ٢٠٠٣ لتحليل البيانات المقدمة؛

٣٤' الإدماج الاجتماعي للجنة السابقين. هذا مشروع جارٍ في أوغندا وقد أصبح جزءاً من الأنشطة المنتظمة لإدارة الرعاية الاجتماعية التابعة لدائرة السجون

في أوغندا. ويحتفظ المعهد الأفريقي أيضا بصلات وثيقة في هذا المجال مع موزامبيق، وبصفة خاصة مع مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المسمى "دعم قطاع العدالة"؛

٤' دراسة عن العلاقات بين المعهد الأفريقي والدول الأعضاء فيه. أعد استبيان وأرسل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ إلى ٣٢ دولة، ويشمل المراكز الإنمائية دون الإقليمية الخمسة للجنة الاقتصادية لأفريقيا. ويأمل المعهد الأفريقي أن يتلقى ردودا على الاستبيانات، وأن ينشر التقرير بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣؛

٥' مجالات الأولوية للبحوث في الدول الأعضاء. أرسلت آلية لجمع البيانات إلى البلدان نفسها في بداية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. ويتوخى أن ينشر التقرير في الربع الأول من عام ٢٠٠٣؛

٦' التعاون الدولي في منع الاختطاف ومكافحته والقضاء عليه وتقديم المساعدة إلى الضحايا. بناء على طلب المركز المعني بمنع الإحرام الدولي، ومن أجل إعداد التقرير الذي يقدمه الأمين العام إلى الدورة الثانية عشرة للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، أعد استبيان من أجل جمع بيانات وطنية شاملة استجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٦/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٢؛

(ب) مؤتمرات وحلقات دراسية. شارك المعهد في عدة أحداث منها: '١' المؤتمر السنوي التاسع والعشرون ودورة معهد التدريب للرابطة الوطنية للسود في العدالة الجنائية، والمعقودان في جاكسونفيل، فلوريدا، الولايات المتحدة الأمريكية، من ١٨ إلى ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢، حيث قدمت ورقتان، إحداهما عن منع الجريمة ومكافحتها، والأخرى عن عولمة الجريمة وآثارها على التعاون وإنشاء شبكات دولية؛ '٢' الاجتماع الأفريقي الثاني عشر لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات الذي عقد في نيروبي من ٩ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢؛ '٣' حلقة دراسية تدريبية بشأن انتشار الأسلحة، نظمت لصالح دوائر الأمن في شرق أفريقيا، في كمبالا، من ١٦ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. ونظم المعهد الأفريقي أيضا حلقة عمل بشأن منع الجريمة الفعال والمستدام، لرؤساء الإدارات الحكومية في أوغندا ومعاهد أخرى نشطة في هذا المجال، من ١٢ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ في كمبالا.

هاء- المركز الدولي لإصلاح القانون الجنائي وسياسة العدالة الجنائية

٩- شملت أنشطة المركز الدولي لإصلاح القانون الجنائي وسياسة العدالة الجنائية خلال الفترة قيد الاستعراض ما يلي:

(أ) المحكمة الجنائية الدولية

١- 'واصل المركز الدولي دعم الجهود العالمية لإنشاء محكمة جنائية دولية دائمة. وفي عام ٢٠٠١، أكمل المعهد إصدار دليل للتصديق على معاهدة روما لعام ١٩٩٨ وتنفيذها. وقد جرى الاضطلاع بهذا العمل بالتعاون مع المركز الدولي لحقوق الإنسان والتنمية الديمقراطية في مونتريال، كندا، بدعم من وزارة الخارجية والتجارة الدولية ووزارة العدل الكنديتين. وسيستمر توزيع الدليل بسبع لغات إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي تروج لإنشاء المحكمة والمختصين في هذا المجال. وشارك المركز الدولي أيضا في أعمال اللجنة التحضيرية خلال السنة ونظم خمس دورات إقليمية في أفريقيا والكاريبسي وجنوب المحيط الهادئ لمساعدة الدول في التصديق على نظام روما الأساسي وتنفيذه. وقدم المركز الدولي كذلك مساعدة تقنية محددة للبلدان من أجل صوغ التشريعات التنفيذية، وأعد مواد لمساعدة الدول فيما يتعلق بالاتفاقات التكميلية للمحكمة الجنائية الدولية، وأجرى كذلك تحليلا موضوعيا للنماذج التشريعية التنفيذية؛

٢- 'ويقوم المركز الدولي ومعهد ليو لدراسة المسائل العالمية بجامعة كولومبيا البريطانية، كندا، بإعداد وثيقة تبين عدة خيارات تشغيلية وإدارية لإنشاء وحدة الضحايا والشهود المقترحة التابعة للمحكمة الجنائية الدولية وإدارة هذه الوحدة بفعالية؛

(ب) تطوير سياسات العدالة الجنائية: العدالة التصالحية

١- 'يعمل المركز الدولي، مع شركاء من بينهم حكومة كندا والمركز المعني بمنع الإحرام الدولي، بنشاط في دعم الجهود الرامية للاستجابة إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٠/١٤ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠ بشأن المبادئ الأساسية لاستخدام مبادئ العدالة التصالحية في المسائل الجنائية. وقد شارك المركز الدولي في النقاش، الذي أدى إلى وضع مشروع العناصر الأولية المنقحة لإعلان خاص بالمبادئ الأساسية لاستخدام مبادئ العدالة التصالحية في المسائل الجنائية. وقد قدم مشروع

المبادئ إلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في دورتها الحادية عشرة، في عام ٢٠٠٢؛

٢٠٠٢ وفي كندا، تعاون المركز الدولي مع الرابطة الكندية للعدالة الجنائية ومركز العدالة التصالحية بجامعة سايمون فريزر وجهات أخرى، لتنظيم مؤتمر عمل وطني بشأن العدالة الجنائية، عقد في مدينة هال، كوبيك، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢؛

(ج) المساعدة التقنية في الإصلاحات

١٠٠ يشجع المركز الدولي، من خلال برنامج عمله الجاري في الإصلاحات، وبشراكة مع دائرة الإصلاحات في كندا، تنفيذ معايير الأمم المتحدة وقواعدها من حيث صلتها بالإصلاحات ومعاملة الجناة. ويقدم المركز الدولي المساعدة في وضع السياسات وتبادل المعلومات والتدريب مع التركيز على الصين وأفريقيا وأمريكا الوسطى. ويساعد الدليل المعنون صك وضع سياسات دولية للسجون، الذي نشره المركز الدولي مؤخرًا، في وضع السياسات. وتدعم هذه المشاريع تنفيذ إعلان فيينا، ولا سيما الإجراءات الموصى بها بشأن ازدحام السجون، وبدائل الحبس، والمعايير والقواعد؛

٢٠٠ برنامج الصين. واصل المركز الدولي، بدعم من الوكالة الكندية للتنمية الدولية، دعم إصلاح القانون الجنائي ونظام العدالة الجنائية في الصين من خلال تنفيذ معايير حقوق الإنسان الدولية. وفي آذار/مارس ٢٠٠٢، أكمل المركز الدولي بنجاح مشروعين رئيسيين: برنامج التعاون في مجال القانون الجنائي والعدالة الجنائية (المرحلة الثانية)، ومشروع التصديق على العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان. وقد قدم برنامج التعاون في مجال العدالة الجنائية التابع للمركز الدولي الدعم لأنشطة إصلاح القانون والتدريب. وركز مشروع المركز الدولي المتعلق بالعهدين الخاصين بحقوق الإنسان على مساعدة الصين في التحضير للتصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية^(٢) والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية^(٣). ويخطط المركز الدولي لمواصلة دعم مبادرات سيادة القانون والحكم الرشيد والديمقراطية بمشروعين جديدين في الصين خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧: تنفيذ المعايير الدولية في العدالة الجنائية وإصلاح النيابة؛

(د) وضع مبادئ توجيهية للإصلاح التشريعي لمساعدة الدول الأطراف في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. استهل المركز الدولي، بدعم من حكومة كندا، مشروعاً لوضع دليل للإصلاح التشريعي المطلوب لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بفعالية لمساعدة الدول في التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتنفيذها (المرفق الأول لقرار الجمعية العامة ٢٥/٥٥). وخلال المرحلة الأولى من المشروع، عقد اجتماع دولي للخبراء لوضع منهجية وخطة عمل، ولتحديد نطاق الدليل. ويجري العمل الآن على إصدار الدليل وسيكتمل بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٣. ويتوقع أن يزود الدليل الدول الأعضاء بخيارات ونماذج تشريعية فيما يتعلق بالأحكام الرئيسية للاتفاقية. والمشروع هو جهد تعاوني للمساعدة في تحقيق أهداف إعلان فيينا؛

(هـ) استعراض تنفيذ اتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة ومعاقبته والقضاء عليه. أكمل المركز الدولي مشروعاً لتنفيذ اتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة ومعاقبته والقضاء عليه. وقد كان ذلك مشروعاً مشتركاً مع معهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين واللجنة النسائية للبلدان الأمريكية التابعة لمنظمة الدول الأمريكية. وقد قدم الاستعراض تحليلاً للتقدم الذي أحرز حتى الآن في تنفيذ الاتفاقية والعقبات التي واجهت الدول الموقعة والعمل المتبقي. وقد جرى الاضطلاع بهذا العمل وفقاً لخطط عمل تنفيذ إعلان فيينا.

واو - المعهد الأسترالي لعلم الجريمة

١٠ - يتضمن عمل فريق البحوث التابع للمعهد الأسترالي لعلم الجريمة البرامج التالية: العنف والجريمة ضد الممتلكات والمخدرات؛ والجريمة المتطورة والتنظيم والأعمال التجارية؛ والسياسات الاجتماعية والجريمة؛ ونشر البحوث ودعمها:

(أ) يشمل برنامج العنف والجريمة ضد الممتلكات والمخدرات عدة برامج رصد وطنية: البرنامج الوطني لرصد جريمة القتل، والبرنامج الوطني لرصد الأسلحة النارية، والبرنامج الوطني لرصد النهب المسلح، وبرنامج رصد تعاطي المخدرات في أستراليا. وتشمل مجالات أخرى للدراسة المخدرات والجريمة، والممتلكات والجريمة؛

(ب) يركز برنامج الجريمة المتطورة والتنظيم والأعمال التجارية على جرائم الاحتيال التي يرتكبها موظفو الإدارة، والجريمة عبر الوطنية، والتكنولوجيا والجريمة، والأعمال التجارية الصغيرة لمكافحة الجريمة، وجرائم المزارع؛

(ج) يتعلق برنامج السياسات الاجتماعية والجريمة بقضاء الأحداث والإصلاحات، والجريمة ضد الأستراليين المسنين، وحالات الموت في الحبس على الصعيد الوطني؛

(د) يتولى برنامج نشر البحوث ودعمها مسؤولية نشر بحوث المعهد وتوزيعها وترويجها. ويقدم أيضا دعما إداريا إلى فريق البحوث ومجلس بحوث علم الجريمة ولجنة القواعد الأخلاقية التابعة للمعهد.

(هـ) أنشأ المعهد، أثناء الفترة قيد الاستعراض، فريقا لتطوير التعلّم والمعرفة، ونظم هذا الفريق دورتين تدريبيتين بشأن استبانة التحايل وغسل الأموال. ويخطط لتنظيم دورات بشأن منع الجريمة والعدالة التصالحية في عام ٢٠٠٣؛

(و) منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، أصدر المعهد ٥٦ مؤلفا في سلسلته المعنونة اتجاهات ومسائل في الجريمة والعدالة الجنائية، و ١٠ مؤلفات في سلسلة البحوث والسياسة العامة؛ وتقريرين سنويين؛ ومنشورين في سلسلة ورقات معلومات أساسية وتقنية؛ و ٣٦ صحيفة معلومات عن حقائق الجريمة، وطبعتين من منشور الجريمة الأسترالية: حقائق وأرقام؛ و ٤ منشورات تجارية: دليل كامبردج لعلم الجريمة الأسترالي،^(٤) والجريمة في الأوساط المهنية،^(٥) والفساد ومكافحة الفساد،^(٦) والسرقة الإلكترونية: الاقتناء غير المشروع في الفضاء الحاسوبي.^(٧) هذا بالإضافة إلى العديد من التقارير الحكومية والاستشارية. واستضاف المعهد ١٠ مؤتمرات خلال السنتين الماضيتين. ويمكن الاطلاع على تفاصيل إضافية في موقع المعهد الشبكي (www.aic.gov.au).

زاي - المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية

١١ - اضطلع المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية خلال الفترة قيد الاستعراض بالأنشطة التالية:

(أ) التعاون الدولي في المسائل الجنائية، بما في ذلك مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتسليم المجرمين والإرهاب

١٠ '١' واصل المعهد عمله في مجال اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها، بالتعاون مع هيئته الجديدة، مركز الرصد المعني بالجريمة المنظمة. وقد أنشأ المعهد، بصفته عضوا في اللجنة الوزارية الإيطالية لتنفيذ الاتفاقية، برامج محددة لدول أوروبا الوسطى والشرقية وأعضاء جامعة الدول

العربية. ويركز التعاون التقني الذي يقدمه المعهد على تنفيذ التشريعات الوطنية والتعاون الدولي. ونظمت الحلقة الدراسية الأولى في سيراكيوزا، إيطاليا، من ١٢ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، بمشاركة خبراء من أوروبا الوسطى والشرقية. وشارك المعهد أيضا في الاجتماع الوزاري الأفريقي بشأن الاتفاقية الذي عقد في الجزائر، في يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢؛

٢٤ ' كان المعهد شريكا في مشروع تيمبوس "Tempus" التابع للاتحاد الأوروبي بشأن التدريب المتقدم لمكافحة الجريمة المنظمة، لدعم إنفاذ القوانين في جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة. وقد نظمت ثلاث حلقات عمل في سكوبيي بين شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٢ وعقد اجتماع في سيراكيوزا، إيطاليا؛

٣٤ ' واصل المعهد برنامجا تدريبي في ميدان التعاون الدولي في المسائل الجنائية، بتنظيم حلقة دراسية لعدد من القضاة والمدعين والقضاة العسكريين وكبار ضباط الشرطة من مصر بالتعاون مع وزارة الخارجية الإيطالية ووزارة العدل ووزارة الداخلية المصريتين بشأن موضوع التعاون الدولي في المسائل الجنائية لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب، نظمت في سيراكيوزا، إيطاليا، من ٨ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢؛

٤٤ ' استضاف المعهد، بالتعاون مع الرابطة الدولية للقانون الجنائي، المؤتمر الدولي لفرع المستشارين الناشئين التابع للرابطة الدولية، في نوتو، إيطاليا، من ١٦ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٢؛ وكان المؤتمر مخصصا لموضوع "المنظور المعاصر للإرهاب".

(ب) التكنولوجيا الراقية والجرائم المتعلقة بالحاسوب. نظم المعهد، بالتعاون مع مركز الرصد المعني بالجريمة المنظمة، وبتكليف من مجلس أوروبا، مؤتمرا كبيرا في باليرمو، إيطاليا، من ٣ إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، عن الاتفاقية المتعلقة بجرائم الفضاء الحاسوبي الصادرة عن مجلس أوروبا،^(٨) والتي تم التوقيع عليها في بودابست في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، من أجل تشجيع عملية التصديق على تلك الاتفاقية؛

(ج) القانون الجنائي الدولي. نظم المركز، خلال الفترة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، في سيراكيوزا، إيطاليا، مؤتمرا عالميا عن موضوع "القانون الجنائي الدولي: إلى أين؟" وفي ظل دخول معاهدة المحكمة الجنائية الدولية حيز النفاذ مؤخرا، كانت تلك فرصة فريدة لمناقشة التطورات الجديدة في القانون الجنائي الدولي من وجهة نظر موضوعية وإجرائية؛

(د) المحكمة الجنائية الدولية. واصل المعهد القيام بدور رئيسي في الترويج للمحكمة الجنائية الدولية، بتنظيم اجتماعات للخبراء وحلقات دراسية تتعلق بأعمال الأمم المتحدة، والمشاركة بممثليه في الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية للأمم المتحدة. وشارك المعهد أيضا في مؤتمرات من أجل نشر المعرفة بالمحكمة لدى الجمهور بصفة عامة، والمشرعين الوطنيين بصفة خاصة، وذلك لتيسير عملية انضمام الدول إلى النظام الأساسي والتصديق عليه. وجرى الاضطلاع بهذا البرنامج بالتعاون مع المعهد القانوني الدولي لحقوق الإنسان التابع لكلية دي بول الجامعية للقانون، شيكاغو، إلينوي، الولايات المتحدة الأمريكية، الذي قدم مساعدة تقنية إلى ١١ بلدا من أقل البلدان نموا التي صدقت على النظام الأساسي خلال السنوات الأربع الماضية؛

(هـ) تعزيز نظام العدالة الجنائية، بما في ذلك حماية حقوق الإنسان. واصل المعهد أنشطته العادية لنشر القانون الإنساني الدولي. ونظم، بالتعاون مع وزارة الخارجية الأمريكية، حلقة دراسية في سيراكيوزا لمحاميين وخبراء قانون عراقيين بشأن العدالة اللاحقة للنزاع، من ٢٧ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢؛

(و) تنفيذ معايير الأمم المتحدة وقواعدها. في مواصلة التعاون مع الأمم المتحدة، نظم المعهد، بالاشتراك مع المركز المعني بمنع الإحرام الدولي، وبالتعاون مع مركز الرصد المعني بالجريمة المنظمة، اجتماعين للخبراء من ٣ إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ لصياغة وتحديث معايير الأمم المتحدة وقواعدها. وكان الاجتماع الأول منهما، الذي عقد في سيراكيوزا، إيطاليا، من ٣ إلى ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، بشأن الأدوات التشريعية والتنفيذية في المعركة ضد الجريمة المنظمة. وركز الاجتماع الثاني، الذي عقد في سيراكيوزا، من ٦ إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، على تحديث أدلة المعاهدة النموذجية المتعلقة بتسليم المجرمين (مرفقا قراري الجمعية العامة ٤٥/١١٧ و ٤٥/٨٨)، والمعاهدة النموذجية لتبادل المساعدة في المسائل الجنائية (مرفق قرار الجمعية ٤٥/١١٧، والمرفق الأول للقرار ٤٣/١١٢).

حاء- أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

١٢- صمم برنامج عمل أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية لعام ٢٠٠٣ لتلبية احتياجات أجهزة إنفاذ القوانين في البحوث بشأن المسائل الأمنية، بتنظيم برامج للدراسات العليا وإجراء دورات تدريبية قصيرة الأجل في مجال منع الجريمة ومكافحتها في البلدان العربية.

١٣- يقدم معهد الدراسات العليا برامج متخصصة في الأمن العام وإنفاذ القوانين. وقد جرت مؤخرا إعادة تنظيمه أكاديميا لجعله مساهرا للاتجاهات الجديدة في الجامعات العربية والدولية. ويقدم معهد الدراسات العليا منحاً للحصول على الدرجات التالية: الدبلوم والماجستير والدكتوراه، في مجالات مثل علوم الشرطة والعدالة الجنائية والعلوم الاجتماعية. ويقدم معهد التدريب برامج تدريبية صممت لتحسين كفاءة موظفي إنفاذ القانون العرب في ميدان مكافحة الإرهاب والجرائم المتعلقة بالمخدرات، وكذلك التحليل البيولوجية وتحليل المقذوفات والتحليل الشرعية الأخرى.

١٤- يتناول مركز الدراسات والبحوث أنشطة البحوث والترجمة والندوات والمنشورات. وسيقدم المركز محاضرات عن مواضيع مثل التزوير المصري ومكافحة تعاطي العقاقير غير المشروعة والإرهاب في الفضاء الحاسوبي والعنف في المدارس. ويخطط أيضا لعقد ندوات تتناول، على سبيل المثال، الملكية الفكرية والمشاكل والحلول في ميدان المعلومات وأمن السياحة وشغب الملاعب وحوادث المرور، وكذلك تنظيم أول اجتماع عربي للمدعين وأول مؤتمر عربي بشأن الفساد. وسيصدر المركز عددا من المؤلفات المختارة، وعددين من المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، و١٢ عددا من مجلة الأمن والحياة.

طاء - المعهد الوطني للعدالة التابع لوزارة العدل بالولايات المتحدة

١٥- يشجع المعهد الوطني للعدالة، وهو جهاز البحث التابع لوزارة العدل بالولايات المتحدة، إجراء بحوث علمية لتعزيز إقامة العدل والسلامة العامة وتقييم تلك البحوث. وينشئ المعهد أدوات تقييم بمشاريع بحثية في إنفاذ القوانين وأعمال الشرطة؛ ونظم العدالة (إصدار الأحكام، والمحاكم، والإدعاء، والدفاع)؛ والإصلاحات؛ وعلوم التحقيقات والتحليل الشرعية، بما في ذلك الحمض الخلوي الصبغي؛ ومكافحة الإرهاب والحوادث الخطرة؛ ومنع الجريمة وأسبابها؛ والعنف والإيذاء، بما في ذلك الجريمة العنيفة؛ والمخدرات والكحول والجريمة؛ والمعلومات الفضائية والنظم المؤتمتة. وخلال الفترة قيد الاستعراض، شملت أنشطة برنامج المعهد ما يلي:

(أ) يشمل الموقع الشبكي المركزي الدولي www.ojp.usdoj.gov/nij/international معلومات محدثة عن مشاريع المعهد وأنشطته الدولية؛

- (ب) الشراكة مع أوكرانيا. اختتم مؤتمر عقد في واشنطن العاصمة برنامج البحث والتقييم هذا الذي دام ثلاث سنوات والذي جمع بين باحثين من أوكرانيا والولايات المتحدة. وورقات البحوث الناتجة عنه متاحة على الموقع الشبكي؛
- (ج) تتيح الشبكة العالمية لمعلومات العدالة مواد مرجعية للسماح للباحثين من جميع أنحاء العالم بالتواصل وتبادل نتائج البحوث عن مسائل الجريمة والعدالة؛
- (د) قدم برنامج الاتجار بالبشر الدعم لإجراء بحوث بشأن الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال في كندا والمكسيك والولايات المتحدة؛ والاتجار بالنساء في الولايات المتحدة؛ والتنظيم الاجتماعي للاتجار بالبشر من الصين؛ والاتجار بالنساء من أوكرانيا؛ والمتجرون بالنساء من أوروبا الشرقية؛ وتقدير احتياجات الخدمات المتاحة والخدمات المطلوبة لضحايا الاتجار؛
- (هـ) نظمت حلقات دراسية دولية للبحوث بشأن طائفة واسعة من مواضيع الجريمة المنظمة؛
- (و) رتب برنامج الزائرين الدوليين برامج لأكاديميين وموظفين حكوميين وممثلين لمنظمات غير حكومية وموظفي إنفاذ القوانين وصحفيين من ٢٧ فئة مستقلة ومن ١٩ بلدا مختلفا؛
- (ز) صمم برنامج وضع مناهج لمكافحة الفساد منهجا لتدريس احترام المجتمع المدني ومؤسساته في جورجيا؛
- (ح) يدرس المشروع المعني بتحسين وعي الشرطة بالعلاقة بين المخدرات والجريمة العلاقة بين الجريمة وتعاطي المخدرات؛
- (ط) يرعى برنامج الشراكات مع بلدان أخرى التعاون بين المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية ووزارة الأمن العام في إسرائيل؛
- (ي) شجع البرنامج الدولي لزمالات الزيارة البحث بشأن مسائل العدالة الجنائية الخطيرة؛
- (ك) شملت أنشطة الأمم المتحدة المشاركة في شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية؛

(ل) قِيم المشروع المعني بتأثير الجريمة عبر الوطنية على إنفاذ القوانين على الصعيد المحلي وصعيد الدولة طبيعة الإرهاب والجريمة المنظمة والمدى الذي يؤثران به على ممارسي إنفاذ القوانين على صعيد الدولة وعلى الصعيد المحلي في الولايات المتحدة؛

(م) مسائل في الجريمة الدولية. سلسلة من الدراسات الأحادية عن مسائل هامة تتعلق بالجريمة الدولية، نشرت في عام ٢٠٠١، وتشمل الجريمة والعدالة الجنائية وعلم الجريمة في أوكرانيا بعد الحقبة السوفيتية؛^(٩) وتهديد الجريمة الروسية المنظمة؛^(١٠) وإضفاء الديمقراطية على الشرطة في الخارج: ماذا ينبغي فعله وكيف يمكن فعل ذلك؛^(١١)

(ن) قِيم مشروع أعمال الشرطة في بولندا أداء أعمال الشرطة الموجهة إلى المجتمع حسب استخدامها في بولندا؛

(س) نظرت دراسة بشأن المخدرات والجريمة في أمريكا الجنوبية في الصلة بين السلوك الإجرامي وتعاطي المخدرات المختلفة.

ياء- معهد راؤول فالينبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني

١٦- وضع معهد راؤول فالينبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني برامج جديدة لبناء القدرات في عدد من البلدان. ففي نيسان/أبريل ٢٠٠٢، فتح المعهد مكتباً ميدانياً في نيروبي من أجل تنسيق أنشطة المعهد في شرق أفريقيا.

١٧- قائمة الأنشطة التي نظمها المعهد في عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢ طويلة جداً؛ وللإطلاع على وصف كامل لأنشطة المعهد التي لا تتصل بصفة مباشرة بخطط عمل تنفيذ إعلان فيينا، انظر الموقع الشبكي (www.rwi.lu.se)، الذي يقدم ملخصاً مفصلاً لأنشطة المعهد.

١٨- تتعلق الأنشطة التالية بتنفيذ إعلان فيينا:

(أ) البحوث

١٤ في عام ٢٠٠٢، نشر معهد راؤول فالينبرغ والمركز الدائم لحقوق الإنسان كتاباً بعنوانه حقوق الإنسان والحكم الرشيد: بناء الجسور،^(١٢) بناء على سلسلة من الاجتماعات مع باحثين، درست فيها الروابط بين الحكم الرشيد وحقوق الإنسان، مثل الروابط بين الشفافية وحرية المعلومات، وبين جهود مكافحة الفساد والمساواة في الحقوق؛

٢٤ ' استقلال القضاء في الصين. يهدف مشروع البحث هذا إلى تحديد إطار استقلال القضاء في الصين. فالدراسات عن استقلال القضاء بصفة عامة تنزع إلى تناول عدد محدود جدا من المؤشرات لتعريف مفهوم استقلال القضاء. ويسعى هذا المشروع، بدلا عن ذلك، إلى تقديم عرض مفصل للوضع باستخدام طائفة عريضة من المؤشرات؛

(ب) التعاون التقني

١٤ ' تشكل برامج بناء القدرات للمؤسسات في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية جزءا أساسيا من أنشطة المعهد. وتشمل العناصر الرئيسية داخل إطار برنامج بناء القدرات، الذي يمول بصفة رئيسية من خلال الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، صوغ البرامج، والتدريب، وصوغ المناهج، وإصدار مواد تدريبية، وتقديم خدمات استشارية، وتقديم الدعم لإنشاء مراكز للتوثيق؛

٢٤ ' يمثل تقديم التدريب إلى مختلف الجهات الفاعلة في إقامة العدل جزءا هاما من أنشطة المعهد. وينصب الاهتمام على نشر معايير الأمم المتحدة وقواعدها، على أن يتولى الشركاء المحليون والإقليميون أمر إعداد مثل هذه القواعد والمعايير في السياق المحدد للنظام الوطني المعني. وتنفذ برامج لصالح مقرري السياسات ومتخذي القرارات والمدربين. وكانت البلدان التي نفذ معهد راؤول فالينبرغ برامجه التدريبية فيها خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ هي: إثيوبيا وإندونيسيا وأوغندا وتركيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وجورجيا وزامبيا وزمبابوي والصين وفيت نام وكينيا؛

٣٤ ' وإضافة إلى التدريب داخل البلدان، واصل المعهد أيضا برامجه المتقدمة المتعددة الأطراف في مجال حقوق الإنسان لصالح كبار موظفي الحكومات، والأكاديميين، وممثلين عن المنظمات غير الحكومية. وتنظم هذه البرامج لمشاركين من بلدان نامية وكذلك من بلدان ذات اقتصادات انتقالية؛

٤٤ ' الدعم المؤسسي - منذ عام ١٩٩٩، يعمل المعهد كشريك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مشروع يستهدف تعزيز قدرات مكتب محامي الدفاع العام في جورجيا. وفي إطار ذلك المشروع ساهم المعهد بتقديم مراجع وحواسيب إلى مكتب

محامي الدفاع العام. ونظم المعهد أيضا دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان وساهم في ترجمة مجموعة من معايير حقوق الإنسان إلى اللغة الجورجية؛

٥٠ وفي عام ٢٠٠٠، وقع المعهد اتفاقا بشأن تقديم دعم مؤسسي إلى مؤسسة حقوق الإنسان في الجنوب الأفريقي، وهي منظمة إقليمية غير حكومية يقع مقرها في هراري. وتهدف المؤسسة إلى تعزيز حقوق الإنسان والحكم الرشيد في الجنوب الأفريقي من خلال أنشطة التدريب وإجراء البحوث بشأن حقوق الإنسان في إقامة العدل. واستمر البرنامج في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢؛

٦٠ ومنذ عام ٢٠٠١، يضطلع المعهد ومؤسسة سيبو (SIPU) الدولية للاستشارات الإدارية السويدية بمشروع بالتعاون مع دوائر مكتب الشعب للدعاء العام الصيني. والهدف العام هو تعزيز قدرات المدعين العامين ومعرفتهم بالقانون الدولي لحقوق الإنسان ودعم تطوره الإداري؛

(ج) المنشورات- في عام ٢٠٠١، أصدر معهد راؤول فالينبرغ ومركز حقوق الإنسان بجامعة إيسيكس، المملكة المتحدة نصوصا أساسية بشأن حقوق الإنسان للشرطة،^(١٣) وهي مجموعة من صكوك حقوق الإنسان الدولية، لتستخدم في برامج التعليم بشأن حقوق الإنسان والتدريب لأفراد الشرطة وغيرهم من الموظفين الذين يمارسون سلطات الشرطة. ويجري إعداد دليل عن الفقه الدولي المتصل بصفة خاصة بالتعليم والتدريب في مجال حقوق الإنسان، "Essential cases on human rights for the police: summaries of judgements, decisions and opinions of international courts and bodies"، وسينشر في عام ٢٠٠٣.

كاف - المركز الدولي لمنع الجريمة

١٩- شملت أنشطة المركز الدولي لمنع الجريمة خلال الفترة قيد الاستعراض ما يلي:

(أ) قواعد ومعايير لمنع الجريمة

١٠٠ شارك المركز الدولي لمنع الجريمة في اجتماع للخبراء عقد في فانكوفر في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ لإعادة صوغ المبادئ التوجيهية المقترحة بشأن منع الجريمة. وسيوزع المركز معلومات عن المبادئ التوجيهية ويشجع فهمهما واستخدامهما على نطاق واسع. وركزت الندوة التي نظمت في عام ٢٠٠٢، والتي شاركت في رعايتها حكومة بلجيكا، على منع الجريمة في المدارس. وركزت الندوة

التي نظمت في عام ٢٠٠١ على ورقة مناقشة تقييمية نشرها المركز. وسيفتح المركز معهدا تدريبيا بشأن منع الجريمة لمدة ١٠ أيام في عام ٢٠٠٤.

٢٠ المرأة وإضفاء بُعد جنساني على منع الجريمة. أعد تقرير عن سلامة المرأة والعنف ضد المرأة ونشر. ونشرت أيضا ورقة مناقشة بشأن البعد الجنساني ومنع الجريمة؛

٣٠ قائمة حصر للسياسات والبرامج والممارسات. بدأ المركز إنشاء قاعدة بيانات دولية عن سياسات وممارسات منع الجريمة؛

(ب) مركز موارد منع الجريمة (انظر الموقع www.crime-prevention-intl.org). شملت المنشورات التي أصدرت مؤخرا: المراقب الدولي لمنع الجريمة (مجلة إلكترونية شهرية)، ورقة المناقشة التقييمية؛ ورقة مناقشة بشأن المنظور الجنساني ومنع الجريمة؛ مجموعة أدوات بشأن الشرطة ومنع الجريمة: منع جرائم الكراهية؛ الاستثمار في الشباب؛ تحسين ممارسات الشرطة؛ دور الحكومات المحلية في سلامة المجتمع؛ تعزيز السلامة في المدارس: الإجراءات والتجارب الدولية؛ الاستثمار في الشباب: منع الجريمة والإيذاء؛ منع حوادث السطو والهجوم على المنازل في المناطق السكنية؛ الاستثمار بحكمة في منع الجريمة: التجارب الدولية؛ السلامة الحضرية والحكم الرشيد: دور الشرطة؛

(ج) المساعدة التقنية. قدم المركز مساعدات تقنية في جنوب أفريقيا ومالي.

رابعا - أنشطة المجلس الاستشاري الدولي العلمي والفني

٢٠ - ركز المجلس الاستشاري الدولي العلمي والفني أنشطته على مسائل تتعلق بمكافحة الجريمة المنظمة والفساد والاتجار بالأشخاص والإرهاب؛

(أ) ركز المجلس الاستشاري على ترويج التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها. ونظم المجلس، بالتعاون مع المركز المعني بمنع الإجرام الدولي، حلقة دراسية بعنوان: "نحو دخول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية حيز النفاذ"، في كورمايير، إيطاليا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. وكان هدف الحلقة الدراسية هو تحديد الإطار العام للتدابير القانونية وتدابير التنفيذ التي يمكن أن تطبق بصورة مفيدة وصوغ وثيقة بمبادئ توجيهية للتصديق على الاتفاقية والتشريعات الوطنية؛

(ب) نظم المركز الاستشاري، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وإدارة شؤون نزع السلاح بالأمانة، مؤتمراً دولياً عن الاتجار: شبكات ولوجستيات الجريمة عبر الوطنية والإرهاب الدولي، في كورمايير، إيطاليا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وكان الهدف الرئيسي للمؤتمر هو استكشاف الشبكات واللوجستيات الخاصة بالمنظمات الإجرامية والإرهابية واستبانة سبل عملها؛

(ج) شارك المركز الاستشاري في استضافة اجتماع التنسيق السابع عشر لشبكة برنامج منع الجريمة والعدالة الجنائية التابعة للأمم المتحدة وحلقة عمل للخبراء بشأن البروتوكول الثالث الملحق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، في كورمايير، إيطاليا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وكان الهدف من حلقة العمل هو صوغ مبادئ توجيهية للتعامل مع الأسلحة النارية غير المشروعة؛

(د) وتشمل منشورات المجلس الاستشاري التي صدرت مؤخراً: مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية: المفاهيم والأنشطة وحالات التصدي؛ مواجهة الإرهاب من خلال التعاون الدولي؛ سيادة القانون في القرية العالمية: مسائل السيادة والعالمية؛ دليل للمنظمات غير الحكومية بشأن العمل مع الأمم المتحدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية؛ نشرة المجلس ربع السنوية، وتصدر بالتعاون مع أكاديمية نايف للعلوم الأمنية.

الحواشي

- (١) انظر الوثائق الرسمية لمؤتمر الأمم المتحدة لاعتماد اتفاقية لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، فيينا، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر - ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، المجلد الأول (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.XI.5).
- (٢) الأمم المتحدة، سلسلة المعاهدات، المجلد ٩٩٩، العدد ١٤٦٦٩.
- (٣) المرجع نفسه، المجلد ٩٩٣، العدد ١٤٥٣١.
- (٤) Adam Graycar and Peter Grabosky, eds., *The Cambridge Handbook of Australian Criminology* (Cambridge, Cambridge University Press, 2002).
- (٥) Russell G. Smith, ed., *Crime in the Professions* (Aldershot, United Kingdom, Ashgate Publishing, 2002).
- (٦) Peter Larmour and Nick Wolanin, eds., *Corruption and Anti-Corruption* (Canberra, Asia Pacific Press, 2001).
- (٧) Peter Grabosky, Russell G. Smith and Gillian Dempsey, *Electronic Theft: Unlawful Acquisition in Cyberspace* (Cambridge, Cambridge University Press, 2001).

European Treaty Series, No. 185. (Λ)

Todd S. Foglesong and Peter H. Solomon, Jr., *Crime, Criminal Justice and Criminology in Post-Soviet Ukraine*, Issues in International Crime series (United States of America, Department of Justice, National Institute of Justice, Rockville, Maryland, 2001). (᠑)

James O. Finckenauer and Yuri A. Voronin, *The Threat of Russian Organized Crime*, Issues in International Crime series, (United States of America, Department of Justice, National Institute of Justice, 2001). (᠑᠔)

David H. Bayley, *Democratizing the Police Abroad: What to Do and How to Do It*, Issues in International Crime series (United States of America, Department of Justice, National Institute of Justice, 2001). (᠑᠕)

Hans-Otto Sano and Gudmundur Alfredsson, eds., *Human Rights and Good Governance: Building Bridges* (The Hague, Martinus Nijhoff Publishers, 2002). (᠑᠖)

Ralph Crawshaw and Leif Holmström, eds., *Essential Texts on Human Rights for Police* (The Hague, Kluwer Law International, 2001). (᠑᠗)
